



اسم المقال: دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة 2010 - 1985

اسم الكاتب: أ.م.د. فواز جار الله نايف الدليمي، م. عبدالله حضر عطان السعوبي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3445>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 23:55 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



**دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار
الاقتصادي في تركيا
للمدة ٢٠١٠-١٩٨٥***

عبد الله خضر عبطان السبعاوي

مدرس - قسم الاقتصاد

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل

aalsabaawe@yahoo.com

الدكتور فواز جار الله نايف الدليمي

أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل

fawazaldellemi@yahoo.com

المستخلص

تعد البيئة المستقرة من الأمور المهمة في تحقيق الكفاءة في اقتصاد ما، وزيادة معدلات النمو ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وموضوع الاستقرار هذا يمكن تجزئته إلى ثلاثة أهداف اقتصادية محددة وهي: نمو الناتج الحقيقي، العمالة الكاملة واستقرار الأسعار. ولعل هذه الأهداف متداخلة ومتراقبة فمن دون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في اقتصاد ما لن يتحقق كاملاً، كما وتؤدي تقلبات الأسعار إلى عدم التأكيد وعرقلة النمو الاقتصادي.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ولاسيما السياسات المالية والنقدية من جهة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي بعيداً عن الصدمات الخارجية التي تؤثر في كل من العرض الكلي والطلب الكلي من جهة أخرى لتركيا وللمدة (٢٠١٠-١٩٨٥) وسياسات الاستقرار تمثل في، السيطرة على كل من التضخم والبطالة إلى حدود معينة لتحقيق هدف تخفيض معدل التضخم بشكل مستمر وتخفيض معدل البطالة إلى المعنى الطبيعي وتدنية تأثيرات الصدمات التي تسبب الدورات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

الاستقرار الاقتصادي، السياسة النقدية، السياسة المالية، أسعار الفائدة،
عرض النقود.

* بحث مستقل من أطروحة الدكتوراه الموسومة "دور السياسيين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدان نامية مختارة للمدة ٢٠١٠-١٩٨٥"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٢ / ٤ / ١٠.

The Role Of Macro-Economic Policies Affecting The Economic Stability In Turkey For The Period 1985-2010

Fawaz J. Al-Dlaimi (PhD)

Assistant Professor

Department of Economics

University of Mosul

Abdullah K AL-Sabaawe

Assistant Lecturer

Department of Economics

University of Mosul

Abstract

The states of environment are essential in achieving efficiency in the economy, increase of Economic Growth and Economic Welfare and the issue of stability that can be split into three economic targets specific: the growth of real output, full employment and prices stability. Perhaps these goals are interrelated and interdependent without full employment. The potential output in the economy will not be fully achieved also result in price fluctuations to the control of uncertainty and hinder economic growth. This study aims to clarify the relationship between some macroeconomic variables, in particular fiscal and monetary policies on the one hand the aim of achieving economic stability away from the external shocks that affect both aggregate supply and aggregate demand on the other for Turkish Economy for the period (1985-2010) and the stabilization policies are in, to control both inflation and unemployment to a certain extent to achieve the goal of reducing the inflation rate on an ongoing basis and to reduce the unemployment rate to normalize and minimize the effects of shocks caused by economic cycles.

Keyword:

Economic Stability, Monetary Policy, Fiscal Policy, Interest Rates, Money Supply.

المقدمة

هناك اجماع دولي بين صناع القرار والرأي العام وعلماء الاقتصاد، على أن حالات الاستقرار الاقتصادي من الأهداف التي يرغب معظم البلدان في العالم بتحقيقها ولاسيما تلك التي تجاوزت مشاكل النمو ووصلت إلى مستوى مقبول من الرفاهية الاقتصادية مثل تركيا وماليزيا والبرازيل وغيرها والتي مازالت تعاني هي الأخرى من مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي والذي تتمثل مظاهره العامة، في تخفيض معدلات التضخم إلى مستويات منخفضة تصل إلى الفئة الرقمية الواحدة، وهي وسط معدلات البطالة إلى ما يقارب المعدل الطبيعي والذي أجمع عليه خبراء الاقتصاد بحدود ٤-٥٪ وديمومة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وعدم تعريضها للدورات الاقتصادية التي تسبيها الصدمات الخارجية والتي تتلخص في الزيادات المفاجئة في الطلب الكلي والعرض الكلي غير المسيطر عليها. ونظرًا للضرر الناجم عن التضخم المرتفع فمن الواضح أن انخفاض التضخم مؤخرًا في الأسواق الصاعدة هو نطور مقبول في الاقتصاديات المختلفة، أما الأسئلة التي تكتسب أهمية بالغة على صعيد السياسة الاقتصادية والتي يتبعن التوصل إلى إجابات لها، فهي ما إذا كان المرجح ديمومة هذه البيئة السعرية الأكثر استقراراً، وما هي الخطوات التي ينبغي إتخاذها لإبقاء التضخم تحت السيطرة؟ (افق الاقتصاد العالمي، ٢٠٠١، ١١٦).

يعد موضوع السيطرة على التضخم تحدياً عظيماً تواجهه البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم ومن خلال تطبيق الحزمات المحسنة، إذ يتطلب شفافية عالية واستقلالية متزايدة من تأثيرات السياسات قصيرة الأجل، فضلاً عن التركيز والمقارنة المستمرة، لقد قامت البنوك المركزية في البلدان المختلفة بتحقيق ذلك الهدف، وإن الإجراءات المتقدمة ضد التضخم رفع من حالة استقرار وقابلية تبني البيئة الاقتصادية، وبذلك أسلهم بصورة واضحة في التحسينات في الأداء الاقتصادي، ولم يكن قليلاً في بلدان السوق الناشئة التي مرت في العهود السابقة بمعدلات التضخم العالي جداً، فضلاً عن تعزيز النجاح بصورة كبيرة وزيادة مصداقية التزام البنوك المركزية لحالات الاستقرار السعري، وبذلك دعمت تلك المصداقية الاستقرار والثقة والإحتفاظ بذلك المصداقية يكون أمراً في غاية الأهمية (Bernanke, 2010).

(1) ..
 بموجب ذلك تعد كلاً من السياسة المالية والنقدية من الأدوات المهمة في الاستقرار الاقتصادي، وبسبب أن السياسة النقدية هي الأكثر تأثيراً في الاستقرار فالبنك المركزي، هو الجهة التي يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في هذه السياسة، في حين إن السياسة المالية وهي السياسات التي تؤثر في حجم الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب تؤدي الدور الثاني في هذه السياسة.

إن البنك المركزي في أي بلد من البلدان يلجأ إلى تخفيض معدلات سعر الفائدة أو يرفعها، وهذه السياسة تؤدي إلى زيادة وتناقص عرض النقود. وبالتالي تقادس فعالية السياستين المالية والنقدية بمدى تأثيرها في كل من مستوى الناتج المحلي الإجمالي من جهة ومتغيرات أسعار الفائدة من جهة أخرى. ويتأثر مخزون الاستثمار بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة إذا كانت كبيرة وأي تغيير في سعر الفائدة بالإنخفاض مثلاً يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الذي يؤدي بدوره بمساعدة المضارع إلى زيادة حجم الدخل والناتج فتكون السياسة المالية فعالة بالمقارنة بالسياسة النقدية. في حين إن فعالية السياسة النقدية تقادس بمعامل مرنة الطلب على النقود بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، فكلما كانت المرنة كبيرة، أدت زيادة عرض النقود بالنسبة للطلب عليها إلى إنخفاض كبير في سعر الفائدة، ومن ثم زيادة حجم الدخل أو الناتج وطالما ان الامر متعلق بمقاييس التغيرات في كل من معدل التضخم ومعدل البطالة فيستخدم منحنى فليبس التقليدي والحديث، فينتقل منحنى فليبس ليبين تأثير كلاً من السياسيتين في كل من التضخم والبطالة، وهناك بعض الدول النامية لديها معدل مقبول للنمو في الناتج ولا تعاني من مشكلة في هذا المجال، كما إنها لا تعاني من الصدمات الخارجية او من مشكلة في اسعار صرف عملاتها في الوقت الحاضر، ولكنها تشكو من عدم ديمومة واستمرار الإستقرار الاقتصادي. وتكون السياسة المالية فعالة عند اسعار الفائدة المنخفضة. وبالنسبة لموضوعنا سن侓د إلىأخذ متغيرات الإستقرار الاقتصادي الكلية والتركيز على متغيرين مهمين وهما، هدف مستقبلي لمعدل تضخم منخفض وباستمرار لمدة طويلة مع معدل بطالة يقارب المعدل الطبيعي. فضلاً عن استخدام حركة منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي، وكما هو معروف فإن كلاً السياسيتين تعنيان بتغيرات منحنى الطلب الكلي ومن ثم في مستوى الدخل.

ويلجأ البعض لقياس سياسة الاستقرار من خلال السياسة النقدية بما يسمى "قاعدة تايلور" وهو أحد اكبر الاقتصاديين المختصين بشكل خاص باقتصاديات الميزانية، وقد قام بتلخيص قاعدته المهمة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي والتي يصف فيها سياسات الميزانية للحكومات المختلفة.

يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه، بيئة اقتصادية خالية من التذبذب أو التقلب في متغيرات الاقتصاد الكلي، فعندما يتمامي الاقتصاد بمعدل معتدل تحت تضخم واطئ ومستقر يعد الاقتصاد مستقرًا اقتصاديًّا، ومن جانب آخر فالركود ودورات الأعمال الاقتصادية ذات أفق زمني قصير، والموازنة غير المستدامة للمدفوعات تؤدي إلى إجمالي تقلب سعر الصرف الأجنبي وصعود حاد في الموازنة المالية وهبوطها، وتضخم عالٍ وثابت أو متقلب يؤدي إلى مخاوف عدم استقرار مالي وجميعها إشارات عن عدم استقرار اقتصادي قد تزيد حالات عدم التأكيد وتقلل من التشجيع على الاستثمار وتبطئ النمو الاقتصادي وتقلل الرفاهية الاجتماعية، عند تقليل عدم الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يزيد النظام الاقتصادي من جودة الحياة بتعزيز معايير العيش من خلال رفع الإنتاجية والكفاءة التي تؤدي إلى مستويات توظيف مستدامة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث باختيار السياسات الاقتصادية الكلية المثلثى التي تنجح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولاسيما بعد التطورات الاقتصادية المعاصرة كمناهج الإصلاح الاقتصادي الشاملة المتمثلة بإصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير التي ركزت على تحجيم سياسات الإنفاق العام الذي تقوم به تركيا، فضلاً عن التحولات إلى الشخصية، مما زاد الاهتمام بمعالجة السياسة النقدية والسياسة المالية لأبرز مشكلاتها الاقتصادية في عدم الاستقرار وارتفاع الأسعار والبطالة.

مشكلة البحث

وصلت تركيا إلى الأهداف المنشودة ولاسيما معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه الوصول إلى معدلات منخفضة ويسطر عليها التضخم وتخفيف معدلات البطالة إلى مستوى قريب من المعدلات الطبيعية، من خلال استخدام العديد من الإجراءات أو الأدوات النقدية والمالية وغيرها، لكن المهم في ذلك هو كيفية المحافظة على هذا الإنجاز من الأهداف عبر حزمة واسعة من الاجراءات.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة أثر السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية - المالية) بأدواتها المختلفة ومدى قدرتها في المحافظة على معدل التضخم المسيطر عليه (المستهدف بحدود رقم واحد) فضلاً عن معدل البطالة القريب من المعدل الطبيعي من خلال تحليل تأثير المتغيرات الكلية في معدل التضخم ومعدل البطالة.

فرضية البحث

بإمكان تركيا التي وصلت إلى معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي الحفاظ على مستوى من الاستقرار الاقتصادي والذي يتمثل بمعدل منخفض من التضخم أو بمعدل قريب من المعدل الطبيعي للبطالة.

منهج البحث

يعتمد البحث أسلوب التحليل من خلال استذكار المفاهيم والأدبيات المطروحة حول السياسات النقدية والمالية واتجاهات معدلات التضخم والبطالة ويستكمل التحليل بتقديرات الانحدار المتعدد الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه لتقدير نتائج الجانب التجريبي من الدراسة ومحاولة إظهار المدلول النقيدي والمالي وأثره في معدلات الاستقرار الاقتصادي .

وتتضمن الدراسة سلسلة زمنية مداها (٢٦) عاماً تمت بين (١٩٨٥-٢٠١٠) وقد تم اعتماد السلسلة الزمنية في التحليل القياسي (الانحدار المتعدد) لما تتمتع به من قدرة على توضيح التغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية والنقدية وبالتطبيق على تركيا. تم جمع البيانات بالاعتماد على نشرات صندوق النقد الدولي (IMF) والقرص المدمج للإحصاءات المالية الدولية (IFS) لسنة ٢٠٠٤ والصادر من الصندوق نفسه، فضلاً عن مؤشرات التنمية العالمية وعلوم التنمية المالية ، البنك الدولي (WDI) ٢٠٠٩.

السياسة النقدية Monetary Policy

إن تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد بأكمله يمكن ملاحظته من خلال سعر الفائدة الذي يعد أحد محددات الطلب الكلي، وإن تأثير سعر الفائدة ينشأ من الحقيقة القائلة بأن المستثمرين يرغبون بزيادة الاقتراض من أجل صفقات الشراء، فضلاً عن ذلك يكون المستهلكون أكثر رغبة في شراء بضائع ثمينة وبالنسبة للشخص الذي يدفع نقداً فإن تأثير نسب الفائدة المنخفضة يكون بصورة غير مباشرة، ولذلك يضحي المشترون بمربود أقل للفائدة عندما يأخذون النقود من المدخرات لشراء شيء ما، وإن خسارة عرض النقود أو انخفاض الودائع المصرفية أو معدلات الخصم يسمح للبنوك أن تفترض أكثر، وهناك من الفروض ما يمكن اقتراضها فقط إذا كانت ذات نسب فائدة منخفضة بالنسبة للمقترضين العاديين، وإن انخفاض معدل الفائدة يتسبب بارتفاع منحنى الطلب الكلي كنتيجة لزيادات الحاصلة في الاستثمار والاستهلاك المتأثر في أسعار الفائدة، ويمكن القول إن علماء الاقتصاد لا يتفقون على تأثير السياسة النقدية لاسيما في المدى الطويل وهناك من يشك من بين علماء الاقتصاد بقدرة البنك المركزي على تغيير النتائج الاقتصادية قصيرة الأمد ويزداد الشك في قدرة البنك على زيادة الإنتاج، وذلك تبعاً لزيادات المستمرة في عرض النقود، والسبب الواضح لهذا الشك هو أن الزيادات المستمرة في عرض النقود سوف يتم من قبل المستثمرين الذين سيتوقعون بان التضخم المستمر سوف ينتج عن هذه السياسة، على الرغم من اعتبار السبب الذي عده البنك المركزي منطقياً، مما يؤدي إلى نمو سريع طويل الأمد بصورة مستمرة، اذ لا يعتقد العديد من علماء الاقتصاد بان البنك المركزي يمتلك هذه القدرة (Guell, 2007, 137-139).

ونظراً لطول وتغيرات مدة التباطؤ في تأثير السياسة النقدية فقد اقترح Friedman أن يكون للسلطات النقدية أثر كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لو أنها اتبعت قاعدة بسيطة تستند إلى جعل الزيادة في عرض النقود تنمو بنسبة تتساوى مع معدل نمو الناتج القومي الصافي دون استخدام السياسات المبنية على التوسيع والانكماس، لأن ربط الزيادة بعرض النقود ينمّي الناتج القومي الصافي الذي يعمل على تحقيق التوظيف الكامل، ويتجنب المجتمع التعرض للتقلبات الاقتصادية. وكما يرى البعض أن السياسة النقدية المقابلة للتقلبات الاقتصادية الدورية إنما تتضمن تغييرات من سنة إلى أخرى في عرض النقود للوصول إلى

تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي، إلا أن Friedman يرى بأن المشكلة تكمن في أنه قد تحدث بطالة أكبر من المعدل المتوقع في عرض النقود فضلاً عن حدوث التضخم (البياتي والشمرى، ٢٠٠٩، ٣٨٧-٣٨٨).

عرض النقود Money Supply

إن تحديد موقف الناقديين بشكل أكثر وضوحاً يتطلب أن تحل عناصره الأساسية، ورغم أن الناقديين يعتقدون أن النقود ذات أهمية كبيرة فليس معنى ذلك أنهم يعتقدون أن السياسة النقدية المرنة لا تقصر فضائلها فقط على عدم العبث بالاستقرار الاقتصادي، وسوف تقوم بعرض الفروض الأساسية التي يقوم عليها موقف الناقديين فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي والسياسة النقدية المرنة (جوارتني واستروب، ١٩٩٩، ٤٢٧-٤٢٩):

١. ان عدم الاستقرار الاقتصادي هو غالباً ولد التقلبات في عرض النقود، فإذا لم تؤد السياسة النقدية العشوائية إلى حدوث هزات في جانب الطلب فإن الاقتصاد يتسم بالاستقرار النسبي فالنقديون غالباً ما يعتقدون أن الدورة الاقتصادية تتولد عن سياسة نقدية غير متناسبة، فالتوسيع النقطي السريع يولد رواجاً اقتصادياً، ويؤدي إلى رفع معدل التضخم وحينئذ تعمل السلطة النقدية على تخفيض معدل التضخم من خلال خفض كمية النقود.
٢. لا تستطيع السياسة النقدية التوسعية أن تخفض معدل البطالة بشكل دائم وإن تزيد من سرعة النمو الاقتصادي، وذلك لأن هذه السياسة تفشل في تحقيق ذلك في الأجل الطويل، فضلاً عن أنها ستغذى تيار التضخم.

أسعار الفائدة Interest Rates

لقد ظهر قانون تايلور في مجموعة دراسات تدرس الأداء المقارن لقوانين سياسة سعر الفائدة البديلة البسيطة عبر عدة نماذج مختلفة. ومن القوانين الواعادة الخاصة بهذه الدراسات هي القوانين التي وصفت بأن الاحتياطي الفيدرالي يجب أن يضع سياسة بحث في أن انحراف سعر الفائدة الإسمى القصير الأمد R عن قيمة توازن خط الشروع R^* تستجيب خطياً إلى انحراف التضخم π عن هدفه المرغوب π^* إلى فجوة الإنتاج y :

$$R - R^* = \theta(\pi - \pi^*) + \theta Y$$

لقد افترض تايلور ١٩٩٣ وضع معاملات خاصة لهذا القانون، وقد وضع مجموع تضخم فعلي وتوازن سعر الفائدة قصير الأمد r^* كتقريب لـ R^* واستخدام القيم:

$$\pi^* = r^* = 2\theta$$

(رغم أن معدلات التضخم وأسعار الفائدة مذكورة في معدلات النسب المئوية وفجوة الإنتاج كذلك بالنسبة المئوية). هذا الوضع للمعاملات اجتنب الإهتمام كدليل لقرارات السياسة، لأنه يهدف إلى تشجيع الأداء بطرق بديلة، كما أشار Bryant, Hooper & Mann (1993)، وهناك عدة دراسات لاحقة بدت أنها تصف بصورة صحيحة قرارات السياسة الفعلية للمرة ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢ التي كان تايلور قد درسها أصلاً. وبما أن السياسة النقدية في هذه المدة اعتبرت ناجحة فإن تشابه النتائج بين يقترح بأن قانون تايلور قد يمثل دليلاً مفيدةً وموثوقةً لقرارات السياسة النقدية.

ومنذ عام ١٩٩٨ نشر البنك الإحتياطي الفيدرالي في سانت لويس تحديات شهرية لوصف قانون تايلور في منشوراته وتحت عنوان الإتجاهات النقدية Monetary Trends . من المعروف جيدا وبغض النظر عن البساطة الواضحة فإن تطبيق قانون تايلور من الناحية العملية ليس أمراً سهلاً. فضلاً عن المتغيرات المحددة آنفاً ومنها صعوبة تحديد سعر فائدة التوازن الحقيقي فإن تطبيقه يحتاج إلى تعريف دقيق للتضخم ولتجوة الناتج التي تدخل في قاعدة تايلور. ومن الممارسات الشائعة في الأدبيات نجد أن تايلور قد وظف أحد البيانات التاريخية المتوفرة له واستخدام الفرق اللوغاريتمي في مخفض الناتج المحلي الاجمالي . (Orphanides, 2002, 3-4) GDP

سعر الصرف Exchange Rate

من المسائل التي اكتسبت أهمية لاسيما في عدد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة سلوك الآثار الكلية لتغيير سعر الصرف فعلى الرغم من ارتفاع التضخم في جميع البلدان عقب التحفيضات المتلاحقة في أسعار العملات كان الآثر المترتب على هذا الارتفاع سريع الزوال نسبياً، كما لم يكن متعادلاً بأي حال في معظم البلدان وقد أجرى خبراء صندوق النقد الدولي تحليلاً حول تفسير هذا الآثر الكلي المحدود للتغيرات أسعار الصرف في عينة كبيرة من البلدان المتقدمة والنامية، وتخلص هذه الدراسات إلى أن مدى انتقال الآثار الكلية لتغيير أسعار الصرف يرتبط في عموم الاحوال ارتباطاً سلبياً بدرجة ارتفاع سعر الصرف مباشرة مع وجود بعض الادلة على انه قد يكون دالة سالبة كذلك لمستويات التضخم المتوسطة في السنوات السابقة على تخفيض سعر الصرف (افق الاقتصاد العالمي، ٢٠٠١، ١٢٨-١٢٩).

هناك العديد من الأدبيات المهمة بشأن تأثير نظام سعر الصرف في النمو الاقتصادي، وبشكل عام كانت هذه الأدبيات غير حاسمة بصورة رئيسية، لأن هناك قتوات نظرية تسلط الضوء على التأثير الإيجابي لاستقرار سعر الصرف في النمو، وقوتوات أخرى تشدد على التأثيرات السلبية للأسعار الثابتة لسعر الصرف في توسيع الناتج (Graewe et al., 2008, 531-542).

هناك ترابط وثيق بين أسعار الصرف وعرض النقود والتضخم، إذ إن التغيرات في أسعار الصرف أو عرض النقود تؤثر بصورة مباشرة في معدل التضخم، كما يؤثر التضخم في أسعار الصرف والعملة المحلية وعرض النقود الحقيقي، والفرضية التي ترتكز عليها النظرية في الحلقة المفرغة هي مرونة الأسعار الداخلية في الإجلين القصير والطويل، مما يسمح بتحرك معدل التضخم كنتيجة لاي تغير في أسعار الصرف أو عرض النقود، كما يعتقد مؤيدو هذه النظرية أن هذه العلاقة تتسم بدرجة عالية من التشابك والتعقيد بين المتغيرات (Onis and Ozmacur, 1990, 133-145).

السياسة المالية Fiscal Policy

وفي مقابل التركيز على العرض النقدي هناك مدرسة فكرية تعطي وزناً كبيراً للأمور المالية في تقسير الكساد مرکزة على ما يسمى بالرعب المالي والمذكي الذي هو خاص بالإفلاس أو التوقف عن المعاملات ونتائج اخطاء متعددة أو فشل متعدد في البنوك حصل في تلك الفترة (Federal, 1987, 8).

لكي تكون السياسة المالية محققة للإستقرار الاقتصادي، لابد من أن يرتبط تنفيذها بالتوقيتات الصحيحة. ويرى بعض الاقتصاديين أنه مع مرور الوقت فإن تنفيذ برنامج جديد للإنفاق أو للضررية يولد أثراً في الاقتصاد، لذلك يجب دراسة الحاجة إلى مثل هذا البرنامج. اذ انه من الممكن او من المحتمل ان تمضي مدة زمنية طويلة قبل بدء تنفيذ العمل المالي المناسب وكثير من الافراد يرون أن يكون الاعتماد الأكبر على الضرائب والمدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل، وليس على السياسة المالية الإختيارية (ايدجمان، ١٩٨٨، ١٢٧).

الإنفاق العام Public Expenditure

ولجعل الإنفاق أكثر كفاءة يتبعن على الحكومات أن تقلل ارتفاع المصاروفات بصورة حادة في فترات الإزدهار بحيث لا ترتفع سوى في فترات ركود النشاط الاقتصادي، ولاشك أن القواعد المالية الفعالة التي تساعد في احتواء الإنفاق خلال فترات الانتعاش الاقتصادي مفيدة، كذلك يتبعن على الحكومات ان تنظر في تخصيص اعتمادات إضافية توجه للاستثمار العام وتدعيم قدرتها على تقييم مشروعات الاستثمار وإدارتها ويساعد تنفيذ النظم المستندة للجدرة في التوظيف وتحديد الأجور في تحقيق كفاءة الإنفاق (كليمينتس وآخرون، ٢٠٠٧، ٥٢).

الضرائب Taxes

إن السياسة النقدية ليست القوة الوحيدة المفروضة على الإنتاج والتوظيف والأسعار، إذ إن عوامل عديدة أخرى تؤثر في الطلب الكلي والعرض الكلي، وبالتالي تؤثر في المكانة الاقتصادية للأسر والأعمال، كما يمكن توقع بعض هذه العوامل وتثبت في الإنفاق وقرارات اقتصادية أخرى بعضها يحصل بشكل فجائي، فمن جانب الطلب تؤثر الحكومة في الاقتصاد من خلال التغيرات في الضرائب وبرامج الإنفاق التي تنتهي بصورة أنموذجية اهتماماً عاماً كبيراً، وبذلك تكون متوقعة، فعلى سبيل المثال قد يفوق تأثير خصم الضريبة أهمية تنفيذه الحقيقي، كون الأعمال والعوائل تقوم بتنغير إنفاقها في توقع ضرائب أقل وكذلك قد تقوم الأسواق المالية بدخول احداث مالية كهذه في مستوى وهيكل معدلات الفائدة، وبذلك المقاييس المحفز مثل خصم الضريبة سوف يميل إلى رفع مستوى معدلات الفائدة حتى قبل أن يصبح خصم الضريبة منفذًا والذي سوف يكون لديه تأثير مقيد في الطلب والاقتصاد قبل أن يتم تطبيق المحفز المالي بصورة فعلية.

في مقترن Friedman سوف يتحدد حجم الحكومة بما أراده السكان من الحكومة أن تقدمه وبعدها سوف يتم إعداد معدلات الضريبة بطريقة ما توازن الميزانية فقط في مستوى التوظيف الكامل، وإن بناء تذبذبات دورية مضادة كفوءة لإرجاع الاقتصاد إلى التوظيف الكامل يستلزم شرطين:

الاول: لا بد من أن يكون اتفاق وعائدات الضريبة للحكومة بشكل دوري، فالاتفاق بحاجة إلى أن يكون دوريًا وارجاعياً، وأن يكون دوريًا سابقاً للضرائب، وهذا يتضمن شبكة الأمان الاجتماعي القوية، وبذلك يزداد الإنفاق بحدة في حالة الركود وبالتعاقب، أما ما يضاف، فإن عائدات الضرائب بحاجة كذلك إلى أن تكون مرتبطة بالإنجاز الاقتصادي، اذ بامكان ضرائب المبيعات أو الإيراد أن تؤدي هذا الغرض.

اما الشرط الثاني: فتحتاج نشاطات الحكومة إلى أن تكون كبيرة، ويقول Hyman (1986) بأن الحكومة بحاجة إلى أن تكون بحجم الإنفاق الاستثماري الكلي نفسه، وقد أصبحت تبذبات عدم توازن الميزانية كبيرة بحجم تبذبات الاستثمار (Wray, 2003, 2).

عجز الموازنة العامة Budget Deficit

وفي الاقتصاد التركي يتحمل أن تكون آثار العجز الأعلى للميزانية على سعر الفائدة أقوى كثيراً منها في الاقتصادات المتقدمة، فضلاً عن ذلك فإن أغلب الحكومات لا تستطيع الاقتراض لمدد طويلة كما يحدث في البلدان الصناعية، وهذا يعني أن عليها أن تعيد تحويل أو تجديد جزء كبير من الدين العام في أي سنة من السنوات، كما أن ديون بلدان الأسواق الناشئة كذلك شديدة التغيرات في شهرية المستثمرين للمخاطرة، وهذا العامل الأخير مهم بشكل خاص، لأن النظرة المتقلبة للمخاطر فيما يتعلق بالاستدامة المالية أو قدرة الحكومة على تمويل العجز الكبير على المدى المتوسط يمكن أن يؤدي إلى ضغط كبير على أسعار الفائدة وتدفق رؤوس الأموال للخارج (جويرى وآخرون، ٢٠٠٩، ٤٨).

ويمكن تقسيم العجز إلى مكوناته الدورية والهيكلية فالاقتصاد الذي لا يكون في حالة توظيف كامل (أي هناك بطلة) يسمى العجز بالعجز الدوري، أما الجزء الآخر الذي سيقى عجز حتى إذا كنا في حالة توظيف كامل فيسمى العجز بالعجز المالي الهيكلي. من هنا يكون العجز كبيراً بسبب عدم قيام الاقتصاد بعمل جيد حينها سيكون الاقتصاد بأكمله مشكلاً وليس العجز المالي، وإذاً يكون العجز كبيراً حتى عندما يكون الاقتصاد جيداً حينها سيكون العجز هو المشكلة، وإن علماء الاقتصاد الذين يعتقدون بأنه يمكن استخدام حالات العجز لتحفيز اقتصاد يفتقر للإتساق ويعالجون جزء العجز المتميز بمجموعة من المحفزات المقيدة، وهذا يسمى التمويل الوظيفي (Guell, 2007, 118-119).

فالاقتصاد التركي الذي عانى بفترات من التضخم المفرط خلال المدة ١٩٨٩-١٩٩٠ وقد سبق ذلك في كل حالة حدوث تضخم مرتفع مستمر من منتصف السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وهو ما يرجع في جانب منه إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة ومع نهاية التسعينيات كان التضخم قد انخفض في البلدان المذكورة آنفًا إلى مستوى الرقم الواحد أي أقل من 10% (افق الاقتصاد العالمي، ٢٠٠١، ١٢٣).

لقد كان مقترح Friedman لتمويل حالات العجز في الميزانية من خلال خلق النقود، إذ إن حالات الفائض سوف تدمر النقود ولذلك اقترح دمج السياسة النقدية مع المالية واستخدام الميزانية للسيطرة على التدفق النقدي بطريقة دورية مضادة، وقام كذلك بتقييم خلق النقود الخاص من قبل البنوك من خلال حاجة الاحتياطي ١٠٠% وشيء ما حصل عليه كل من Fisher & Cimons في تحليلهما، ولذلك لن يكون هناك خلق نقود من قبل البنوك الخاصة التي سوف توسيع من عرض النقود المصرفية فقط عندما تكتس احتياطيات النقود الحكومية، وتنتج هذه الحالة المقترحة قوى قوية ودورية مضادة للمساعدة في استقرار الاقتصاد ومع ذلك بامكان Friedman ان يبقى منظر كمي جيد وذلك لانه يدعى بأنه سوف يكون التنبذ بالنقود وليس بالإنفاق الحكومي والذي قام باستقرار الاقتصاد (Wray, 2003, 1).

مفهوم الاستقرار الاقتصادي Economic Stability Concept

يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه بيئة اقتصادية من دون زيادة في التبذب أو التقلب المتطرف في متغيرات الاقتصاد الكلي، فعندما يتسمى الاقتصاد بمعدل معتدل تحت تضخم واطئ ومستقر يعد الاقتصاد مستقرًا اقتصاديًّا، ومن جانب آخر الركود المتقلب ودورات الاعمال ذات افق زمني قصير والموازنة غير المستدامة للمدفوعات تؤدي إلى إجمالي تقلب سعر الصرف الاجنبي وصعود حاد في الموازنة المالية وهبوطها وتضخم عالٍ وثابت أو متقلب يؤدي إلى مخاوف عدم استقرار مالي وجميعها إشارات إلى أن إنعدام استقرار اقتصادي قد يزيد حالات عدم التأكيد ويقلل من التشجيع على الاستثمار وتبطئ النمو الاقتصادي ويقلل الرفاهية الاجتماعية، عند تقليل عدم الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يزيد النظام الاقتصادي من جودة الحياة بتعزيز معايير العيش من خلال رفع الإنتحاجية والكافأة التي تؤدي إلى مستويات توظيف مستدامة (Gomez and Yigit, 2009, 1-2).

وتمت مناقشة منافع الاستقرار الاقتصادي من لدن كواذر اللجان الاقتصادية المشتركة بالتفصيل الدقيق والوصول إلى (Albert, 2001, 1-9):

- تحسين مصداقية ومساءلة وشفافية البنك المركزي، ان الهدف الواضح يقلل محفزات البنك المركزي على الانزلاق والتراجع عن التزاماته بالتضخم الواطئ طويلاً الأمد وتوضح كيف يفترض ان يعمل البنك المركزي ويقلل فرص التلاعب لأغراض سياسية.
- نمو عالٍ طويلاً الأمد، تقترح النظرية الاقتصادية والأدلة بأن التضخم الواطئ طويلاً الأمد يشجع التوظيف والنمو الاقتصادي .
- النقد عالي الجودة، تحت استقرار السعر يمكن ان يلبي النقد وظيفته ك وسيط للتبدل وхран القيمة. كما ان هدف استقرار السعر يقلل مخاطر الإنكماش فعلى عكس التضخم نادرًا ما يكون الإنكماش شعبياً من الناحية السياسية، ولكن البنوك المركزية أحياناً تمارس سياسة الإنكماش الثابت من دون فهم السبب وراء فعلها ذلك.
- استهداف مستوى التضخم، إن استقرارية السعر تشمل استهداف دليل سعر ناتج عن سلة الكثير من السلع وليس فقط استهداف سعر سلعة واحدة مثل الذهب أو الفضة السلع المستخدمة في قياس القيمة.

يشير(Akyuz, 2006) إلى أن مصدر عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي الآن هو ليس التبذب وعدم الاستقرار في أسواق المنتج ولكن في أسواق الأصول، والتحدي الرئيس لصناعة السياسة هو ليس التضخم وإنما البطالة وعدم الاستقرار المالي .

إن التقرير الذي أجراه صندوق النقد الدولي لحوالي (٨٨) بلداً ناماً، وجذب انتباه من النصف عبر عن الرغبة في تحريك أهداف التضخم المعدلات الضمنية والظاهرة، وفيما يتعلق بهذا الأمر فإن ثلاثة أرباع هذه الدول عبرت عن اهتمامها في تحريك التضخم المستهدف الكامل والناتج بحلول عام ٢٠١٠ ومن أجل مساندة وتشجيع هذه الحركة، فإن صندوق النقد الدولي يزود العديد من هذه الدول بالمساعدة التقنية ويرغب أن يزود دولاً أخرى كذلك (Akyuz, 2006, 46).

Inflation التضخم

هناك تفسير نظري جيد، لسبب تدهور الاستقرار الاقتصادي حينما يقترب التضخم من السالب؟ كما أن هناك أسباباً جيدة للتدهور حينما يصبح التضخم عالياً حينما يقترب سعر

الفائدة الاسمي من الصفر فان احدى قنوات السياسة النقدية وهي سعر الفائدة لن تنخفض، لذا فمقارعة الهبوط قد يكون صعباً وعدم الاستقرار الاقتصادي قد يزداد، وكذلك حينما يحصل في معدل التضخم هبوط مستمر مع معدل التضخم الواطئ والذي سوف يرفع من أسعار الفائدة الحقيقية، وهذا يؤدي إلى انخفاض التضخم إلى مستويات ابعد، وذلك يمكن ان يهبط سعر الفائدة الاسمي لا على من مستوى الصفر وذلك كان ملزاً وفعلاً في بعض الدول المتقدمة منذ عام ١٩٩٥ اذ ان الخطوط العريضة التي تحكم سياسة سعر الفائدة زادت أسعار الفائدة عن مستوى الصفر، وذلك كان ملزاً بكل معنى الكلمة منذ شباط ١٩٩٩ ولكن هناك عدم اتفاق بين علماء الاقتصاد، كما كانت السياسة النقدية تفقد قدرتها على رفع الطلب الكلي عندما يصل سعر الفائدة الاسمي قصير الاجل الصفر (Taylor, 2000, 5-6).

يشير اغلب الاقتصاديين إلى ان التضخم يعد الضريبة الأكثر قسوة على الأفراد ذوي الدخل المنخفض ولاسيما في ظل انخفاض قدرة القراء على حماية انفسهم من هذه الظاهرة بالمقارنة مع الأفراد ذوي الدخل المرتفع، وبناء عليه فان التضخم يعد احد العوامل الرئيسية التي يمكن ان تسهم في تعزيز التباين في الدخول، وعليه يعمل صناع السياسة النقدية على إدارة التضخم بالشكل الذي يتکيف مع خفض التباين والبطالة من خلال العلاقة المتبادلة على الاقل في الاجل القصير (النجفي و عبدالالمجيد، ٢٠٠٨، ١٧٦).

دار جدل في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بين أولئك الذين يعتقدون أن معدل التضخم عند ٤% يكون مرغوباً ومقبولاً وبين الذين يرغبون بمعدل صفر %، ويؤكد الطرف الأول بان تكاليف التضخم ٤% مقابل صفر% تكون قليلة وان منافع التضخم تكون جديرة بالمحافظة عليها.

كما انهم يبرهون على أن بعض تكاليف التضخم يمكن تفاديها بوساطة توثيق نظام الضريبة، وأن التحول من معدلات تضخم جارية إلى صفر% سيطلب زيادة البطالة وكذلك كلفة التحويل ستتحقق المنافع النهائية بشكل كبير. أما الطرف الثاني فيبرهنوا على انه إذا كان التضخم متذبذباً فيجب استبعاده أي مساواة معدله بـ صفر% وبعد الهدف المفضل لهم على جميع المعدلات الأخرى، أي انه يناظر استقرار الأسعار، ويكون السعر معروفاًاليوم وبعد عشر سنوات أو عشرين سنة إلا أنه في الوقت الحاضر تهدف معظم البنوك المركزية إلى تضخم منخفض لكنه موجب ولا سيماء، إذ تراوح ما بين ٢% و ٤% (السباعاوي، ٢٠٠٨، ٦٣).

يحتوي التضخم المستهدف الناجح على خمسة مكونات: غياب المرتكزات الإسمية، مثل أسعار الصرف او الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، الالتزام المؤسسي اتجاه استقرار الأسعار ، غياب السيطرة المالية، استقلال الية السياسة، وآخرأ مسؤولية السياسة وشفافيتها. وعملياً وبينما قليل من البنوك المركزية تصل الى اهداف تضخم مثالية وناضجة بالكامل، فإن كثيراً منها ما تزال تركز على محاربة التضخم على حساب إقصاء وإبعاد واقعي لبقية الأهداف (Mishkin and Schmidt, 2001, 3).

البطالة Unemployment

تعد البطالة ظاهرة اقتصادية اجتماعية ذات صفة عالمية، فضلاً عن كونها مشكلة اقتصادية اجتماعية لأي مجتمع، سواء كان متقدماً أم نامياً فإنها تترافق عن القيم والمعايير الأخلاقية المعروفة للحياة الاجتماعية السليمة، الا ان مشكلة البطالة تزداد أهمية في الدول

النامية لزيادة الضغوط على القطاعات الإنتاجية والخدمة فضلاً عن آثارها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد برزت مشكلة البطالة منذ زمن بعيد وبالتحديد منذ أوائل ثلاثينيات القرن العشرين حينما أصاب العالم اختلال في التوازن الاقتصادي الذي بلغ ذروته خلال سنوات الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣م، إذ بلغ معدل البطالة في بعض البلدان الصناعية أكثر من ٤٠٪، كما انتشرت البطالة بمعدلات مرتفعة في البلدان الصناعية والنامية خلال ١٩٧٤-١٩٧٥م وكذلك في ١٩٨١-١٩٨٣م.

وتعرف البطالة، على أنها تعطل جانب من قوة العمل المنتجة اقتصادياً تعطلاً اضطرارياً رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج. أما تعريف البطالة وفق المعايير التي حدتها منظمة العمل الدولية، فإنها تشكل الأشخاص الذين هم في سن العمل وقدرون عليه وراغبون فيه وباحثون عنه ولكنهم لا يجدون فرصة عمل (البياتي والشمري، ٢٠٠٩، ٢٩٧-٢٩٨).

الاستقرار الاقتصادي في تركيا

تسعى تركيا بصفتها من الدول المهمة إلى أن تدخل البيت الأوروبي، فضلاً عن مواقفها السياسية بوصفها دولة ذات قرار دولي في أغلب دول منطقة الشرق الأوسط، الذي إذا نظرنا إليه من حيث توزيع المصادر الاقتصادية العالمية نجده أقليماً جغرافياً نفطياً بشكل عام، وهي رؤية صحيحة يحتم على تركيا ضرورة أن تحدث إصلاحات كبيرة وفي مقدمتها حالة الاستقرار الاقتصادي بما يتتوفر فيها من إمكانيات زراعية وموارد مائية هائلة وطرق تجارية، وبسبب الابعاد الجيو-اقتصادية لهذه المنطقة ومنها تركيا، إذ اعتبرت أحد خطوط نقل الموارد الطبيعية بين أوروبا الغربية التي تعاني فقرًا شديداً في مواردها الطبيعية ومنطقة الشرق الأوسط الغربية بمواردها المائية والمعدنية، وعلى الرغم من تفوقها في التكنولوجيا الحديثة بفعل كل ذلك تحولت منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة تنافس إستراتيجي بين الدول الصناعية المتقدمة (أوغلو، ٢٠١٠، ٦٦).

مررت تركيا بأزمة اقتصادية قاسية في تشرين ثاني من العام ٢٠٠٠ ومرة أخرى في شباط من العام ٢٠٠١، إذ ثارت الأزمة بعد أن تبنت تركيا برنامج الانكماش القائم على سعر الصرف بقيادة وإدارة صندوق النقد الدولي (IMF) وخلال عام ٢٠٠١ انخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بـ ٩.٥٪ في القيم الحقيقة وارتفع الرقم القياسي لسعر المستهلك إلى ٥٤٪ في حين انخفض سعر صرف العملة ٥١٪ مقابل العملات الأجنبية الرئيسة، وإن معدل البطالة ارتفع ٢٪ نقطة في ٢٠٠١ وبعد ذلك بـ ٣٪ نقطة في ٢٠٠٢ وانخفضت الأجور الحقيقة بـ ٢٠٪ في ٢٠٠١. إن انتعاش الاقتصاد التركي كان نسيطاً بعد أزمة ٢٠٠١-٢٠٠٠، وقد نما الناتج المحلي الإجمالي في معدل متوسط سنوي ٦.٩٪ وفي نهاية المطاف تم تخفيض معدل التضخم إلى مستويات الارقام ذات المرتبة الواحدة بعد ما يقارب أربعة عقود من حالات التضخم العالية وفي الوقت ذاته تم تحقيق نجاح باهر في مجال التوازن المالي كما دخلت تركيا وبنجاح إلى الأسواق الأوروبية (Yeldan, 2007, 1).

إن التحول في نظام سعر الصرف كونه ثابتًا رسميًا استلزم مراجعة للسياسة النقدية في ٢٠٠١ وبهذا الخصوص تم تبني استخدام أكثر فعالية للسياسة النقدية، وذلك للحد من تأثيرات التضخم لأنخفاض سعر العملة الحقيقي المتتسارع في الليرة التركية (TL) في بيئه القطاع المصرفي، إذ ان سعر الصرف غير مستقر، وفي هذا السياق فإن القيود العليا

للموجودات المحلية الصافية تم تقديمها واعلانها كمعايير أداء وبسبب إلغاء سعر الصرف ثبات اسمي فان القاعدة يتم تجديدها من أجل كل من الهدف الوسيط والثابت الاسمي في صياغة توقعات التضخم.

ولمطابقة الممارسة المصرفية المركزية في تركيا مع معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية، فقد تم تعديل القانون الحاكم للبنك المركزي للجمهورية التركية (CBRT) واستناداً إلى هذا التعديل أصبح استقرار السعر الهدف الأساس للبنك المركزي، والذي فيما بعد اكتسب ضرورة ذاتية لتحديد أدوات السياسة النقدية بينما يتم تنفيذ سلسلة هادفة للتضخم، فضلاً عن ذلك وبعد انتهاء الفترة الانتقالية في تشرين ثاني ٢٠٠١ تم إيقاف الإقتراض المباشر من البنك المركزي لخزانة الدولة، ومن خلال هذه التعديلات تم اعداد الهيكل القانوني الضروري والذي يسمح للبنك المركزي تبني سياسة هادفة للتضخم متى ما تم تلبية الشروط. وكان نظام سعر الصرف المنفذ في ٢٠٠٠ نظام تثبيت سعر بطيء قائم على سلة الصرف الخارجي المحتوية على ١ دولار ٧٧+ .٠٠ يورو، ومن ثم تحويل هذا النظام إلى نظام سعر صرف غير مستقر بعد أزمة شباط ٢٠٠١ ونتيجة لهذا التحويل إلى نظام سعر الصرف غير مستقر فقد انخفض سعر الليرة التركية بصورة سريعة في آجال حقيقة وأصبح سعر الصرف الخارجي عن مسار تقلب عالٍ فضلاً عن ذلك بسبب تأثيرات أحداث ١١ أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الانخفاض بسعر الليرة التركية وصل إلى حد الأقصى في القيم الاسمية في تشرين أول ٢٠٠١ وبإتباع توضيح السياسات الاقتصادية الشاملة لتكون متبعة في ٢٠٠٢ والدعم المالي الإضافي ليكون موسعاً من قبل الهيئات العالمية فإن التوقعات المستقبلية ارتبطت بالاقتصاد المتحول إيجابياً وبدأت الليرة التركية بالإرتفاع (PRE, 2002, 6-8).

يعد التضخم وما يحمله من عدم استقرار في الأسعار من أهم الصعوبات التي تواجهها اقتصادات الدول. وبعد أن وصلت نسبة التضخم في تركيا عام ٢٠٠١ إلى ٧٠٪ انخفضت في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٪ ثم عادت وارتفعت قليلاً عام ٢٠٠٨ بسبب زيادة الأسعار العالمية لتصل إلى ١٠٪ ، وبسبب انخفاض الأسعار وانخفاض الطلب في بداية عام ٢٠٠٩ انخفضت نسبة التضخم لأسعار السلع الاستهلاكية في نهاية شهر اذار إلى ٨٪ . والسبب في ذلك أن نسبة المحتويات النقدية الأجنبية من مجموع نسبة ادخارات البنوك في تركيا عام ٢٠٠١ كانت ٧٥٪ ، والقسم الباقى الذي كان يشكل ٢٥٪ يمثل النقود المحلية (أوزتورك، ٢٠١٠، ٥٤).

استطاع الاقتصاد التركي أن يصل إلى مستويات عالية من النمو بعد ٢٠٠٢ ، رافقه معدل واطي ومنخفض من التضخم. تواجه جمهورية تركيا الآن تحديات ومهام زيادة الإنفاق المحلي لدعم النمو المستدام تحت تضخم واطي ومستقر وإدارة طريقها من خلال أزمات مالية عالمية وتعقيداتها والتي ما تزال كغيرها تتوجه في الأفق وتهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي حول العالم (Gomez and Yigit, 2009, 1).

يعد القطاع الخاص المحرك الرئيس للنمو في القطاعات الاستهلاكية والإنتاجية، ومن الأمور اللافتة للنظر في هذا المجال انخفاض أسعار الفائدة على الديون رغم الطلب المتزايد على النقود، وجدير بالذكر ان العجز الحكومي كان وراء النسب المرتفعة لأسعار الفائدة في عقد التسعينات من القرن الماضي، والأهم من ذلك سعي الحكومات السابقة إلى تغطية العجز عن طريق الديون القصيرة المدى أو ما يسمى "الأموال الساخنة" الأمر الذي جر تركيا إلى ساحة الخطر وتسبب في الأزمتين الاقتصاديتين عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٩. أما

الفترة التي جاءت بعد عام ٢٠٠٢ فقد شهدت انخفاضاً في عجز الميزانية وانخفاضاً في متطلبات الدين للقطاع العام، كما شهدت استمراراً في النزول لأسعار الفائدة على الرغم من النمو الذي حصل عن طريق الاستثمارات الأجنبية وليس عن طريق الديون طويلة المدى. وعلى الرغم من الخلل النسبي الذي حصل في النظام الاقتصادي في ظل الأزمة الاقتصادية بارتفاع عجز الميزانية والديون الحكومية، إلا أن معدل فائدة الديون في السوق قد استمرت بالانخفاض في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، ويتوقع أن تنخفض فائدة الدين الفعلي إلى ٤% في السنة نفسها.

وقد قالت الحكومة بعد اجراءات منها الدفع بإصدار بعض القوانين لتنشيط حركة الثروات والأموال في نهاية عام ٢٠٠٨ ونجم عن ذلك الحصول على دعم مالي يقدر بـ ١٥ مليار دولار، مما انعكس بشكل ايجابي على اسعار الفائدة . كما عملت الحكومة بشكل فاعل على تطوير ادواتها الاقتصادية غير الربوية من اجل الاستفادة من مصادر اموال المؤسسات التي تعمل على وفق هذا النظام (اوزتورك ، ٢٠١٠ ، ٥٥-٥٦).

ويتوقع أن أجور العمال التي سجلت انخفاضاً حاداً في ٢٠٠١ سوف ترتفع بعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتقييم الحقيقي لليرة التركية وبذلك تزداد من ٢.٦ مليار دولار في ٢٠٠٢ إلى ٤.١ مليار دولار في ٢٠٠٥ ، واستناداً لذلك فان عجز الحساب الجاري الذي قيم بأنه يكون ١.٥ مليار دولار في ٢٠٠٢ ، يتوقع بأنه يتذبذب حول ١.٨ مليار دولار في المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ وبعبارة اخرى فإن مشاركة عجز الحساب الجاري في الناتج المحلي الاجمالي يتم تقييمها بان تكون حوالي ١% في مدة ما قبل الدخول (PEP) .(PRE, 2002, 27)

توصيف الأنماذج القياسي المستخدم في التقدير

لاشك أن اختبار النظرية الاقتصادية بشكل كمي يعد هدفاً من أهداف الاقتصاد القياسي لبيان قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من خلال الحصول على قيم عديدة لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد على اتخاذ القرارات ورسم السياسات والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلاً لتمكين واضعي السياسة ومتخذى القرار من تنظيم الحياة الاقتصادية على نحو سليم (بخيت، ٢٠٠٢ ، ١٦).

معادلة الانحدار

لغرض بيان أثر متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية – السياسة المالية) في معدلات التضخم والبطالة (مؤشرات الاستقرار الاقتصادي) تم استخدام الأنماذج القياسي بعد تحديد المتغيرات الكلية الداخلة فيه بوصفها أولى خطوات توصيف الأنماذج وصياغتها، واعتمدت المؤشرات الاقتصادية التي تمثل متغيرات الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن متغيرات السياسة المالية والنقدية وكما يأتي:

١. المتغيرات المعتمدة

أ.المتغير المعتمد الاول: الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Prices Index بوصفه يعكس حالة التضخم في تلك البلدان CPI_1 اعتمدت سنة ٢٠٠٠ كسنة أساس في حساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك CPI لجميع بلدان العينة.

بـ المتغير المعتمد الثاني: معدل البطالة Unemployment Rate يوصفه أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي Y_2 ، إذ تفاصيل البطالة في المجتمع عادة من خلال ما يسمى بمعدل البطالة، وهو يساوي نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى حجم القوة العاملة.

٢. المتغيرات المفسرة (التوضيحية)

أ. عرض النقود الواسع Money Supply (X_1) اعتمد على معدل نمو عرض النقود الواسع بالعملة المحلية ((Money & Quasi Money Growth (annual %)) لكل بلد وتم اختيار معدل نمو عرض النقود الواسع لكونه أحد أهم متغيرات السياسة النقدية يؤثر في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي أكثر من غيره بسبب كبر حجم العملة في التداول في البلدان النامية وان عرض النقود يزداد تأثيره الموجب في معدلات التضخم، فضلاً عن ان هناك دراسة لبيان اثر معدل نمو عرض النقود في التضخم (CPI) في الخطوة الأولى ثم في (GDP) في الخطوة الثانية في ٢١ بلد من بلدان أمريكا اللاتينية للاعوام ١٩٦٠ - ٢٠٠٣ (Johnson, 2006, 53-54).

أما بخصوص معدل البطالة فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يقود إلى زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة الاستخدام (التوظيف) مما يقود إلى انخفاض معدلات البطالة أي العلاقة سالبة بين عرض النقود ومعدل البطالة.

إلا أن العلاقة بين معدلات التضخم وعرض النقود قد تكون غامضة أو تكون عكس المنطق الاقتصادي في كثير من الأحيان وذلك بسبب نشوء معدلات عالية للتضخم لأسباب تعود إلى، اختلافات العرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) وإلى التأثير الكبير للطلب الكلي أو الإنفاق الكلي على السلع والخدمات.

بـ أسعار الفائدة: Interest Rate (X_2): يعد سعر الفائدة أداة من أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي لإدارة كفة الاقتصاد للتأثير في العديد من المؤشرات، منها معدل التضخم الذي ترتبط معه بشكل عكسي فوفقاً للمنطق الاقتصادي، فعند زيادة عرض النقود تنخفض أسعار الفائدة ينتقل منحنى الـ LM نحو اليمين ناقلاً الطلب الكلي AD إلى اليمين كذلك، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار (معدل التضخم) ولا سيما في حالة عدم استجابة العرض الكلي لذلك، وكما هو معروف في البلدان النامية بعد العرض الكلي قليل الاستجابة أو المرونة. أما بخصوص المتغير المعتمد الثاني (معدل البطالة) فانخفاض أسعار الفائدة يعني انخفاض كلفة الإستثمار، ومن ثم زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة التشغيل أي انخفاض البطالة فالعلاقة موجبة بينهما.

تـ أسعار الصرف Exchange Rate (X_3): يعد سعر الصرف حلقة الوصل بين البلد والعالم الخارجي، ويعد من أهم الأدوات النقدية التجارية، وهو أقرب إلى السياسة النقدية كونه مسيطر عليه من قبل البنك المركزي. فارتفاع أسعار الصرف (زيادة عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية) يعمل على زيادة الواردات كون الأسعار المحلية تكون أعلى من الأسعار العالمية، وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي ومن ثم انخفاض التشغيل وبالتالي زيادة معدلات البطالة (في حالة كون الواردات تشمل السلع الاستهلاكية الأساسية)، أما إذا كانت الواردات عبارة عن رأس المال المادي (المكائن والألات) أو المواد الأولية أو النصف مصنعة، فهذا سيحفز الإنتاج ويزيد التشغيل، ومن ثم تنخفض البطالة. يتضح مما ذكر أن ارتفاع أسعار الصرف الحقيقة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية قياساً بال العالمية ويخفض

معدلات البطالة في حالة استيراد السلع الرأسمالية ويزيدتها في حالة استيراد السلع الاستهلاكية الأساسية. أي له اثر غير واضح المعلم تجاه البطالة. كما ان الوصول الى اسعار الصرف المغلى بها، أي تخفيض عدد الوحدات من العملة المحلية الى وحدة واحدة من العملة الأجنبية، يعمل على تخفيض القراءة التنافسية ومن ثم تخفيض النمو الاقتصادي، وزيادة الدين الخارجي والذي بدوره يؤدي الى تخصيص غير كفؤ للموارد الاقتصادية وفي النهاية الوصول الى عدم التوازن وزيادة معدلات البطالة.

ث. عجز الميزانية Budget Deficit (X_4): يستعرض عن ادوات السياسة المالية (الإنفاق والضرائب) بعجز الميزانية (T-G) اذ تشير الإشارة السالبة إلى زيادة الإنفاق عن العوائد (الضرائب) والإشارة الموجبة تشير إلى وجود فائض في الميزانية أي زيادة الضرائب على الإنفاق. ومن ثم يستعرض عن السياسة المالية بالعجز كمتغير مفسر يؤثر في متغيرات الاستقرار الاقتصادي، فزيادة العجز، أي زيادة الإنفاق تعمل على انتقال الى IS الى اليمين ومن ثم زيادة الطلب الكلي AD (انتقاله الى اليمين) كذلك والتي تؤدي الى زيادة الاسعار ولاسيما في حالة عدم او ضعف استجابة الجهاز الإنفعالي (العرض الكلي AS) مما يدل على وجود العلاقة الموجبة بين العجز والتضخم، اما بخصوص معدل البطالة، فزيادة العجز من خلال زيادة الإنفاق، ومن ثم زيادة الطلب الكلي، وهذا يؤدي إلى زيادة التشغيل وبالتالي انخفاض معدلات البطالة أي العلاقة السالبة بين المتغيرين.

معادلة الانحدار:

١. نموذج إنحدار معدل التضخم (CPI):

$$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + U_1$$

٢. نموذج إنحدار معدل البطالة:

$$Y_2 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + U_2$$

تحليل واختبار النتائج

سيتم توفيق معدلات الانحدار لجمهورية تركيا باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) من خلال الحزمة البرمجية (Minitab)، ويكون عدد المشاهدات من (١٥٦) مشاهدة. وهناك عدة طرائق للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم الخطأ العشوائي، من أهمها اختبار Durbin-Watson، لذا سيتم الإعتماد في تحديد مشكلة الارتباط الذاتي على قيمة معامل الارتباط الذاتي \hat{P} من خلال معرفة قيمة الـ DW فإذا كانت قيمة المعامل اقل من 0.5 فهي أقرب إلى منطقة القبول منها إلى منطقة عدم التأكيد، وكلما اقترب من الصفر دل ذلك على عدم وجود للمشكلة.

أما مشكلة التداخل الخططي فيتم الكشف عنها من خلال الاعتماد على مؤشر عامل تضخيم التباين VIF فيشير البروفيسور Myers في حالة كونه اقل من عشرة (VIF < 10) فهذا يدل على ان المتغير المفسر المعني لا يعني من التداخل الخططي المتعدد وبقي المتغيرات المفسرة الأخرى (حاجي وآخرون، ٢٠٠٢، ٢٣٨-٢٤١، ٢٧٢-٢٧٣).

الأنموذج القياسي لانحدار التضخم CPI

عند توفير أنموذج انحدار التضخم بشكله الخطي في تركيزها كانت النتائج متباعدة ولم تكن هناك معادلة يتماشى فيها تأثير كل المتغيرات المفسرة مع المنطق الاقتصادي، فضلاً عن عدم معنوية المتغيرات جميعها إلا بعد اخذ اللوغاريتم للمتغيرات المفسرة (التوضيحية) أي المعادلة نصف لوغاريتمية (Semi Log) فكان هناك متغير واحد غير معنوي وأخر غير متماشٍ مع النظرية الاقتصادية، وفيما يأتي نتائج الاختبار:

الجدول ١

نتائج الاختبار لأنموذج انحدار التضخم لتركيا بعد أخذ اللوغاريتم للمتغيرات المفسرة

	Coeff.	S.E	t	VIF	R-Sq	R-Sq(Pred)	D.W.	F
B ₀	461.15	73.73	6.25		95.1%	93.02%	1.91	102.73
B ₁	-77.71	14.8	-5.25					
B ₂	-62.24	8.111	-7.67					
B ₃	14.623	5.391	2.71					
B ₄	22.56	11.75	1.92					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسوب الإلكتروني.
درجات الحرية df=21.

يتضح من الجدول آنفاً:

- كانت إشارة معلمة معدل نمو عرض النقود غير متماشية مع المنطق الاقتصادي، إذ كانت الإشارة سالبة (-77.71) مما يعني أن معدل نمو عرض النقود يؤثر بشكل سلبي في معدل التضخم وهذا يدل على ان السلطة القديمة مسيطرة على أحد الأهداف دون غيره.
- بما أنه تم أخذ اللوغاريتم للمتغيرات المفسرة، فالمعلومات لا تمثل الميل ولا المرونة وعليه سيتم تحويل المعاملات إلى مرونات من خلال عملية ضرب المعامل في المتوسط الحسابي للمتغير المعتمد.
- من خلال معلمة المتغير المفسر الأول يتضح أن معدل التضخم سيزداد بنسبة 8695% (111.9*-77.71) بينما ينخفض معدل نمو عرض النقود بنسبة 100% بسبب الإشارة السالبة لـ B₁.
- من خلال معلمة المتغير المفسر الثاني يتضح أن معدل التضخم سيزداد بنسبة 6964% بينما تنخفض أسعار الفائدة بنسبة 100% بسبب الإشارة السالبة لـ B₂.
- من خلال معلمة المتغير المفسر الثالث يتضح أن معدل التضخم سيزداد بنسبة 1633% بينما تزداد أسعار الصرف بنسبة 100% بسبب الإشارة الموجبة لـ B₃.
- من خلال معلمة المتغير المفسر الرابع يتضح أن معدل التضخم سيزداد بنسبة 2524% بينما يزداد عجز الموازنة بنسبة 100% بسبب الإشارة الموجبة لـ B₄.
- معنى الأنماذج ككل من خلال قيمة F المحسوبة وقيمة احتماليتها P=0.00.
- لا يعني من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ كانت قيمة الدالة DW=1.91 وهي تتجاوز قيمة الحد الأعلى du=1.5.
- لا يعني من مشكلة التداخل الخطي، إذ بلغت قيمة VIF لكل المتغيرات أقل من 10.
- معنوية معلمات المتغيرات المفسرة جميعها.

١١. كانت قيمة القوة التفسيرية جيدة، إذ بلغت ٩٥.١٪ ، ولا يوجد فرق كبير بينها وبين القيمة المتوقعة مما يشير إلى عدم وجود للمطابقة المفترضة.

الأنموذج القياسي لانحدار معدل البطالة

بعد توفيق معدلات انحدار معدل البطالة تبين أن المحاولات أو الاختبارات جميعها تضمنت عدم تماشي بعض المتغيرات مع المنطق الاقتصادي، فضلاً عن عدم معنوية المتغيرات المفسرة مما يشير إلى أن معدل البطالة في هذا البلد يتاثر بعوامل أخرى غير العوامل النقدية والمالية كالعوامل السكانية والاجتماعية أو غيرها، ولكن بعدأخذ اللوغاريتم لكلا الطرفين (Double Log) واستبعاد المتغير الرابع (عجز الموازنة) من الأنماذج لعدم معنويته تم الوصول النتائج الآتية:

الجدول ٢

نتائج الاختبار لأنماذج انحدار معدل البطالة لتركيا بعد أخذ اللوغاريتم لكلا الطرفين واستبعاد عجز الموازنة

	Coef.	S.E	t	VIF	R-Sq	R-Sq(Pred)	D.W.	F
B ₀	3.449	0.27	12.83		54.9%	36.22%	1.69	8.94
B ₁	-0.2	0.054	-3.73	1.3				
B ₂	-0.047	0.023	-2.03	1.2				
B ₃	-0.026	0.01	-2.49	1.1				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسوب الإلكتروني.
درجات الحرية 22 .df=22

يتضح من الجدول آنفاً:

١. عدم تماشي المتغير الثاني (أسعار الفائدة) والمتغير الثالث (أسعار الصرف) مع المنطق الاقتصادي، لأن العلاقة بين معدل البطالة وسعر الفائدة ليست مباشرة وإنما تمر من خلال تأثيرها في الاستثمار، فانخفاض أسعار الفائدة يعني تخفيض كلفة الإقراض (الاستثمار) ولكنها تزيد النمو الاقتصادي والدخل ومن ثم زيادة التشغيل وتقليل معدل البطالة لذا فالعلاقة طردية (موجبة) بين معدل البطالة وأسعار الفائدة، وهكذا بالنسبة لحالة الارتفاع.
٢. بما انه تم أخذ اللوغاريتم لجميع المتغيرات (Double Log)، فالمعلمات تمثل المرونة وعليه سيتم معاملة المعاملات كمرونات.
٣. من خلال معلمة المتغير المفسر الأول يتضح ان معدل البطالة سيزداد بنسبة 0.2% حينما ينخفض معدل نمو عرض النقود بنسبة 100% بسبب الإشارة السالبة لـ B₁.
٤. من خلال معلمة المتغير المفسر الثاني يتضح ان معدل البطالة سيزداد بنسبة 0.047% حينما تنخفض أسعار الفائدة بنسبة 100% بسبب الإشارة السالبة لـ B₂.
٥. من خلال معلمة المتغير المفسر الثالث يتضح ان معدل البطالة سيزداد بنسبة 0.026% حينما تنخفض أسعار الصرف بنسبة 100% بسبب الإشارة السالبة لـ B₃.
٦. لا يعني من مشكلة الارتباط الذاتي، اذ بلغت قيمة DW=1.69 وهي تتجاوز قيمة الحد الأعلى du=1.5 وهي في منطقة القبول.

٧. لا وجود لمشكلة التداخل الخطي إذ بلغت قيم VIF لكل المتغيرات أقل من 10.
٨. معلمات المتغيرات المفسرة جميعها معنوية مما يدل على قوة التأثير في المتغير المعتمد.
٩. قيمة القوة التفسيرية كانت 54.9%، في حين المتوقعة 36.22%， مما يشير إلى عدم وجود المطابقة المفترضة.

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

١. يمكن استخدام السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي اذا ما جعلت الزيادة في عرض النقود متساوية لنمو الناتج القومي الصافي من دون استخدام السياسات المبنية على التوسيع والانكماس.
٢. أسهمت الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدان أمريكا اللاتينية، فضلا عن انها ظاهرة يتوقع ان يكون لها اثر ايجابي طويل الأمد في الاقتصاد.
٣. ان السياسة المالية الاختيارية لم تكن قادرة على مهمة تحقيق الاستقرار الاقتصادي بسبب التأخيرات الزمنية، وأصبحت حالات الركود قصيرة جداً.
٤. تشير معنوية معلمات المتغيرات المفسرة(متغيرات السياسة النقدية والمالية) في معادلة انحدار التضخم لتركيا إلى قوة التأثير في المتغير المعتمد (معدل التضخم) مما يعني إمكانية السيطرة على التضخم او التحكم به من خلال هذه المتغيرات، أي حزمة السياسة النقدية والمالية فضلا عن قيمة القوة التفسيرية العالية.
٥. ان متغيرات السياسة المالية في تركيا لها تأثير ضعيف في معدلات البطالة مما يعني عدم إمكانية معالجة البطالة من خلال استخدام السياسات المالية.
٦. تحتاج تركيا الى تحفيز الطلب الكلي لعلاج مشكلة البطالة كما انها تحتاج الى تجنب الصدمات الخارجية ولاسيما تلك المتعلقة باسعار صرف الليرة التركية التي شهدت تقلبات متعددة لفترات طويلة من الزمن وكان لها التأثير الكبير في مشكلة عدم الاستقرار.
٧. ان التجارب العالمية المعاصرة تثبت لنا بان مشكلة عدم الاستقرار، لا تحلها حالات انضواء مجموعة من الدول المتقدمة تحت ظل عملة موحدة كما هي الحال في منطقة اليورو، فنرى ان متغيرات الاستقرار مثل تخفيض البطالة الى حدود المعدل الطبيعي وكذلك معدلات التضخم الى مستوى الفئة الرقمية الواحدة لا بد من علاجه، والهزة الكبيرة التي تشهدها دول الاتحاد الأوروبي الان بسبب تقلبات قيمة اليورو او لا ومشكلات التمويل المصرفية للاقتصاد اليوناني الذي يعاني هو الاخر من ازمات هيكيلية في مقدمتها البطالة والتضخم وتدهور قيمة العملة.
٨. لقد شهد العقد الاخير من القرن العشرين جدالاً واسعاً بين متذبذبي القرار في البلدان النامية من جهة وبين إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من جهة أخرى حول عدم جدوى الاصلاحات الاقتصادية التي تطالب بها البلدان النامية ولاسيما في زيادة معدلات الفقر وزيادة حجم القراء بعد إلغاء الدعم الحكومي.

المراجع**أولاً- المراجع باللغة العربية**

١. آفاق الاقتصاد العالمي، ٢٠٠١، سياسة المالية العامة واستقرار الاقتصاد الكلي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، صندوق النقد الدولي، مايو.
٢. اوزتورك، ابراهيم، ٢٠١٠ ، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨ ، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر.
٣. ايجمان، مايكل، ١٩٨٨ ، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، تعریب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض - السعودية.
٤. بخيت، حسين علي، سحر فتح الله، ٢٠٠٢، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.
٥. البياتي، طاهر فاضل وخالد توفيق الشمري، ٢٠٠٩ ، مدخل الى علم الاقتصاد-التحليل الجنائي والكلي- دار وائل للنشر، ط ١ ، الاردن، عمان.
٦. جوارتنيني، جيمس، ريجارد استروب، ١٩٩٩ ، الاقتصاد الكلي-الاختيار العام والخاص-ترجمة وتعريب د. عبدالفتاح عبد الرحمن و د.عبدالعظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٧. جويرى، ايزا نيكولاس، بندىكت كليمونس وجورج كاناليس كريلينو، ٢٠٠٩ ، أمريكا اللاتينية- استخدام الحافز الاقتصادي، التمويل التنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو.
٨. حاجي، د.انمار امين، د.بسam يونس ابراهيم، عادل موسى يونس، ٢٠٠٢ ، الاقتصاد القياسي، عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم-السودان.
٩. السبعاوي، عبدالله خضر عبطان، ٢٠٠٨ ، أثر السياسة النقدية في معدلات التضخم في بلدان نامية مختارة لمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٠. كاتابيو، لوبيز أ.ف، ٢٠٠٧ ، استقراء ماضي أمريكا اللاتينية، التمويل التنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر.
١١. النجفي، سالم توفيق وعبدالمجيد، احمد فتحي، ٢٠٠٨ ، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشاره خاصة الى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، آب.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Akyuz, Y. ,2006, From Liberalization to Investment and Jobs: Lost in Translation, Paper presented at the Carnegie Endowment for International Peace Conference, 14-15, April 2005, Washington DC.
2. Albert, J.,Broaddus, 2001, Transparency in the Practice of Monetary Policy, Federal ReserveBank of Richmond Economic Quarterly ,V.87 ,NO.3 ,Summer.
3. Approach to Restoring Growth , Working Paper No. 22.
4. Bernanke , Ben S., 2010, Monetary Policy Objectives and Tool in a Low – Inflation Environment , Boston Massachusetts , October .
5. Economic Stability: A Friedmanian
6. Federal Reserve Bank, 1987, Achieving Economic Stability: Lessons from the Crash of 1929 .
7. Gormez, Yuksel and Serkan Yigit, 2009, The Economic and Financial Stability in Turkey: A Historical Perspective , Central Bank of Turkey.
8. Graewe, Paul De and Gunther Schnabl, 2008, Exchange Rate Stability, Inflation, and Growth in South Eastern and Central Europe, Review of Development Economics.
9. Guell,Robert C., 2007, Issues in Economics Today, 3 rd. Mc Graw-Hill /Irwin ,New York.

[١٤٧] الدليمي والسباعوي

10. Johnson, Marianne, 2006, Dollarization and Macroeconomic Stability in Latin America, Oshkosh Scholar, Volume I, April.
11. Mishkin, F.S. and Schmidt-Hebbel, K., 2001, One Decade of Inflation Targeting in the World: What Do We Know and What Do We Need to Know? NBER Working Papers, No 8397, July.
12. Onis ,Ziya and Suleyman Ozmucur, 1990, Exchange Rates , Inflation and money supply in Turkey :Testing The vicoins circle Hypothesis , Journal of Economics , Vol:32, No:4, Holland.
13. Orphanides , Athansios, 2002 , Activist Stabilization Policy and Inflation:The Taylor Rule in the 1970s, Center for Financial Studies.
14. PRE-AccESSION Economic Programme, 2002 , Republic OF Turkey, Ankara ,August 2002.
15. Taylor , John B.,2000, Low Inflation, Deflation, and Policies for Future Price Stability, Stanford University
16. Wray , L. Randall, 2003, A Monetary and Fiscal Framework for
17. Yeldan , A.Erinc 2007 , Turkey: The Bounce After the Crisis G-24, Policy Brief No.13